عن النص خلافه والاقرب ان المراد بالتحلل الذي لا يضر الشك بعده هو الثاني لان العبادة انما تتم به وبه فارق التسليمة الثانية للصلاة ولو اعتقد ولو ظنا غالبا انه اتمها اي السبع فاخبره ثقة بكسر المثلثة وتخفيف القاف بان يجرب عليه الكذب ولو عبدا او امراة ببقاشيء منها لم يلزمه الاتيان به عملا بظنه هو لكن يستحب العمل بذلك الخبر وانما حرم في الصلاة لبعد يقع في الزيادة بالنسبة لظنه وذلك يبطلها بخلاف ما هنا وفي عكس ذلك يحرم العمل بخبر المخبرين مالم يبلغوا عدد التواتر الواجب الرابع ان يكون السعي واقعا بعد طواف صحيح فلو تيقن فساد طوافه الذي سعى بعده بوجه مّا لم يعتد به ويعيد السعي بعده كما في المجموع وقيد الاذرعي ذلك بطواف الركن قال لان طواف القدوم يفوت بالتاخير ان طال الفصل فيوخره لطواف الافاضة ورد بانه لا يفوت الا بالوقوف كما مر وحينئذ فيصححه ويعيد السعي بعده مالم يقف وبه يندفع ما للاسنوي هنا منا لاعتراض على المحب ويحث الفرين جماعة ان السعي منكوسا او معترضا كالطواف انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بانه احتيط للطواف بوجوب اسلم فيجب هنا فكان دونه ومسلم انه له في اعتبار رفقة الصارف لا شتراكهما كما في المغني الداعي لاعتباره فيهما ولا كذلك هنا ويجري ذلك فيما لو مشى القهقري ونحو ومن

من

من المواعدة وبكسرها مصدر والمغالبة علة للمبالغة وذلك لان طواف الوداع هو الطواف المأتي به بعد فراغ المناسك فلا يجزي لو بقي عليه عمل مما كحصاة من جمرات التشريق والوقت باق وان بقي السعي لم يكن المأتي به طواف وداع لفقد شرط كونه بعد الاعمال اما طواف الوداع غير الواجب كالمأتي به عند الذهاب لعرفة والذي يأتي به من عاد لبلده محرما وجوز نا مصابرة الاحرام فله ذلك وندب الاول لا كلام فيه وفي الثاني خلاف فاعتمد ابن العماد الندب وقال انه مفهوم من صريح كلام الاصحاب وقال غيره لا يندب لان نسكه لم يتم فاذا عاد واتم نسكه لزمه وعلم مما مر انه لو نوى بطوافه بعد نصف ليلة النحر طواف وداع لم يقع لبقاء اعمال الحج عليه وهو مانع من طواف الوداع فلا اثر لنيته مابقي عليه السعي او شيء منه ويدفع ما للاسنوي هنا منا لاعتراض على المحب ويحث الفرين جماعة ان السعي منكوسا او معترضا كالطواف انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بانه احتيط للطواف بوجوب اسلم فيجب هنا فكان دونه ومسلم انه له في اعتبار رفقة الصارف لاشتراكهما كما في المغني الداعي لاعتباره فيهما ولا كذلك هنا ويجري ذلك فيما لو مشى القهقري ونحو ومن

Copyright King Saud University